دور أنظمة التأمين على الودائع في تحسين إدارة مخاطر السيولة في البنوك: دراسة مقارنة

محمد منصور رمضان الزعنون

الملخص:

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور أنظمة التأمين على الودائع في تحسين إدارة مخاطر السيولة للبنوك وذلك بالمقارنة ما بين تسعة دول حول العالم والتي أمكن جميع بيانات الدراسة عنها، وتوصلت الدراسة إلى أن دور هذه الانظمة يتباين فيما بين الدول تبعا لاختلاف خصائص انظمة التامين واختلاف خصوصية النظام المصرفي في كل دولة، وبينت النتائج أن أنظمة التأمين التي تعتمد على طريقة القسط المتغير في احتساب أقساط التأمين هي الأنظمة الأكثر مساهمة في تحسين إدارة مخاطر السيولة، كما بينت الدراسة أن هذه الأنظمة وبسبب ما تقدمه من حماية لأموال المودعين في حال تعثر البنك، يمكن أن تساهم في تشجيع البنوك على مزيد من الاستثمارات والتوظيفات مرتفعة المخاطر، والتي من الممكن أن تؤدي إلى تراجع مستويات السيولة الى مستويات منخفضة تهدد استقرار البنك واستمراره وبخاصة في ظل ضعف انظمة الرقابة والاشراف على البنوك، حيث ان نظام التامين سيتحمل تعويض المودعين عن خسائر تتسبب بها إدارة البنك، وتوصي الدراسة إدارة البنوك بزيادة الاهتمام بعمل تقديرات متوازنة لمستويات السيولة بحيث تكون قادرة على مواجهة التزامات البنك في ظل الظروف العادية وغير العادية، وتوصي الدراسة السلطة النقدية أن تتبنى نظام التأمين على الودائع ذو طريقة القسط المتغير وتعزيز صلاحيات أنظمة التأمين لكي تساهم بشكل فعال في تحسين إدارة هذا النوع من المخاطر.

المنارة للاستشارات
ww

Abstract:

The study aims to identify the role of deposit insurance systems in improving liquidity risk management for banks with compared between nine countries around the world, that could collect data about them, the study found that the role of these systems varies among States, depending on the different insurance systems characteristics and differences in the banking system in the privacy of each country, and the results showed that the insurance systems that rely on a risk adjested method for calculating insurance premiums are the most contribution to improving liquidity risk management systems. the study also showed that these systems and because of what they offer to protect depositors' money in the event of faltering bank, can contribute to encourage banks to more investments and investments are high risk, which could lead to a decline in liquidity levels to low levels threaten the stability of the bank and its continuation, especially in light of weak control systems and supervision of banks, where the insurance system will bear compensate depositors for losses caused by the bank's management, the study recommends the management of banks to increase interest in the work balanced assessments of the levels of liquidity so as to be able to meet the Bank's obligations under normal and abnormal conditions, the study recommends that the monetary authority to adopt the insurance system deposits a way straight-changing and enhancing the powers of the insurance systems in order to contribute effectively to the improvement of the management of this type of risk.

المنارة للاستشارات
ww

المقدمة:

يشير مفهوم التأمين على الودائع إلى حماية ودائع العملاء عن طريق تعويضهم كلياً أو جزئياً من خلال مساهمات البنوك المشتركة في صندوق التأمين على الودائع، إذا ما تعرضت الودائع للخطر، نتيجة تعثر البنك المودعة تلك الودائع لديه، وتوقفه عن الدفع، ويتم التأمين عن طريق اشتراك البنوك في صندوق التأمين على الودائع، أي إن نظام التأمين على الودائع يقوم على أساس التعاون والتكافل بين وحدات الجهاز المصرفي مما يعزز ويرسخ الثقة لدى المودعين، وعلى ذلك تمثل الأقساط أو المساهمات أو الرسوم تكلفة التأمين وتعتبر من الأعباء التي يتحملها البنك في سبيل الحصول على الودائع، ومن ثم تدخل ضمن تكلفة الأموال الموظفة بمعرفة البنك.(فهمي،٢٠٠١، ص٢٥)

يتمثل نشاط البنوك وبخاصة البنوك التجارية في الوساطة البنكية، أي تحويل الخصوم المستحقة على المدى البعيد إلى أصول غير سائلة على المدى البعيد. أي بعبارة اخرى، تجميع الودائع وتقديمها في شكل قروض طويلة الآجل، وذلك بغية تحقيق أقصى ربح ممكن، مع ضمان قدر ملائم من السيولة بما يحافظ على بقاء البنك واستمرار نشاطه، ويتحقق خطر السيولة كنتيجة طبيعية لعدم توافق آجال التحويل بين الأصول والخصوم، ومن هنا فان الامر لا يتعلق بتفادي هذا الخطر بقدر ما يتعلق بإمكانية تحديده وتقييمه وبالتالي إدارته، لا سيما إذا تعلق الامر بالفجوة أو الانحراف الكبير بين تدفقات الاموال الداخلة والخارجة، مع الأخذ بعين الاعتبار تواريخ استحقاق الخصوم وسيولة الأصول، حيث تمثل إدارة السيولة والمخاطر الناجمة عنها، جزءا هاماً من إدارة الأصول والخصوم في البنوك ضماناً لتحقيق أهدافها.

المنارة للاستشارات
ww

الجزء الاول: الإطار العام للدراسة

أولاً: مشكلة الدراسة:

قامت العديد من الدول حول العالم خلال العقود الاربعة الماضية (١٩٧٠-٢٠١٠) بإنشاء أنظمة لتأمين الودائع تهدف من خلالها إلى تعزيز درجة الثقة والاستقرار في القطاع المصرفي وطمأنة المودعين وحماية أموالهم في البنوك في حال تعرض أحد البنوك للتعثر والافلاس، بما يحد من تهافت المودعين على سحب ودائعهم وانتشار حالات الذعر المصرفي، الأمر الذي يساهم في تخفيف حدة الأزمات المصرفية في حال نشوئها. وعلى الرغم من ذلك فقد واجهت الأسواق في عام (٢٠٠٨) أزمة مالية عالمية حادة، ويعتبر سوء إدارة المخاطر في البنوك ومنها مخاطر السيولة من أهم الأسباب التي تؤدي إلى الأزمات المصرفية، حيث أن عجز السيولة هو بداية التعثر المصرفي، وتتمثل المشكلة الرئيسية للدراسة في ضعف إدارة مخاطر السيولة في البنوك الأمر الذي ساهم في تعدد الازمات المصرفية، والتي بلغت (١٤٧) أزمة مصرفية خلال الأعوام (١٩٧٠-٢٠١١) في (١١٦) دولة حول العالم،(LucLaeven,2012,P24-26) ولمعالجة المشكلة تم وضع التساؤلات التالية:

١. إلى أي مدى ساهم تطبيق نظام التأمين على الودائع في تحسين إدارة مخاطر السيولة في البنوك؟
٢. إلى أي مدى يتباين تأثير التأمين على الودائع على إدارة مخاطر السيولة في البنوك؟ وإن وجد هذا التابين فما هي أسبابه ؟

ثانياً: فروض الدراسة:

الفرض الرئيسي:

لا يوجد أثر معنوي للتأمين على الودائع على إدارة مخاطر السيولة في البنوك ، وينبثق منه الفروض الفرعية التالية:

المنارة للاستشارات
ww

١- لا يوجد أثر معنوي لنسبة الودائع المضمونة إلى الودائع الخاضعة للتعويض على نسبة الأصول السائلة إلى اجمالي الاصول
٢- لا يوجد أثر معنوي لنسبة الودائع المضمونة إلى الودائع الخاضعة للتعويض على نسبة الاصول السائلة إلى الخصوم قصيرة الأجل

ثالثاً: متغيرات الدراسة:

- **المتغير المستقل:** التأمين على الودائع وتم التعبير عنه في نسبه الودائع المضمونة إلى الودائع الخاضعة للتعويض (X1).
- **المتغير التابع:** إدارة مخاطر السيولة وتم التعبير عنه في نسبتي الاصول السائلة الى إجمالي الاصول (Y1)، ونسبة الأصول السائلة إلى الخصوم قصيرة الاجل (Y2).

رابعاً: أهداف الدراسة:

١- التعرف على دور أنظمة التامين على الودائع في تحسين إدارة مخاطر السيولة في البنوك على مستوى القطاع المصرفي ككل في الدول.
٢- تحديد أسباب نجاح نظام تأميني عن آخر من خلال المقارنة بين أثر التأمين على الودائع على إدارة مخاطر السيولة في البنوك فيما بين الدول.
٣- تقديم مجموعة من التوصيات التي قد تكون ذات فائدة عند انشاء أو تعديل أنظمة التامين على الودائع لكي تساهم بدورها في تحسين إدارة مخاطر السيولة.

خامساً: اهمية الدراسة:

١- الأهمية النظرية

- يعتبر موضوع التأمين على الودائع من الموضوعات المهمة التي طرأت على الأدبيات العلمية في العالم، ويحظى باهتمام واسع ومتابعة من قبل المؤسسات الدولية مثل (صندوق النقد الدولي، لجنة بازل للرقابة

المنارة للاستشارات
ww

المصرفية، الجمعية الدولية لضامني الودائع، المنتدى الأوربي لضمان الودائع).

- تعتبر مخاطر السيولة من أهم أنواع المخاطر التي تواجه المؤسسات المصرفية وتكاد تكون من أهم أسباب الأزمات المالية والمصرفية التي واجهتها الدول على مستوى العالم، حيث أن عجز السيولة هو بداية التعثر المصرفي.

٢- الأهمية التطبيقية:

- تكتسب الدراسة أهميتها التطبيقية من الطبيعة المقارنة والتي يتناول فيها الباحث المقارنة بين عدد كبير نسبياً من الدول بلغ تسع دول على مستوى العالم من بيئات اقتصادية وجغرافية متنوعة، وذات أنظمة تأمين متنوعة الخصائص.
- توضيح طبيعة العلاقات بين التأمين على الودائع وإدارة مخاطر السيولة وما لها من أهمية في التعرف على أنظمة التأمين الاكثر مساهمة في تخفيض مخاطر السيولة التي تتعرض لها البنوك وتحسين إدارتها.

الجزء الثاني: الإطار النظري للدراسة

اولاً: مفهوم التأمين على الودائع:

وسيتم توضيح هذا المفهوم من خلال توضيح العناصر التالية:

١. تعريف التأمين:

يعرف التأمين بأنه: "وسيلة لتعويض الفرد عن الخسارة المالية التي تلحق به نتيجة لوقوع خطر معين، وذلك بواسطة توزيع هذه الخسارة على مجموعة كبيره من الأفراد يكونون جميعهم معرضون لهذا الخطر وذلك بمقتضى اتفاق سابق"، ويهدف التأمين بصفة أساسية إلى حماية الأفراد والهيئات من الخسائر المادية الناشئة من تحقق الأخطار المحتملة الحدوث والتي يمكن أن تقع مستقبلاً

المنارة للاستشارات
ww

وتسبب خسائر يمكن قياسها مادياً ولا دخل لإرادة الأفراد أو الهيئات في حدوثها.(العمري،٢٠١٢،ص٧٥)

٢. تعريف التامين على الودائع:

نظام تأمين الودائع المصرفية هو نظام يتم إنشاؤه بغرض حماية المودعين من إفلاس المؤسسات المصرفية التي تقوم بتجميع وقبول الودائع، ولتعزيز الثقة في الجهاز المصرفي وذلك بإنشاء مؤسسات تلتزم بحماية وتعويض المودعين إذا ما انهار المصرف الذي يحتفظون فيه بودائعهم وحساباتهم، وكذلك لحماية المصارف نفسها وتجنيبها الانهيار بسبب ذعر المودعين.(بابكر، ٢٠١٠، ص١٢)

ويتم إدارة أنظمة التأمين على الودائع في الدول من خلال مؤسسات مختصة تسمى مؤسسات تأمين أو ضمان الودائع، وتعرف الجمعية الدولية لضامني الودائع (IADI) -وهي مؤسسة دولية مستقلة تسعى لتعزيز فعالية انظمة التامين على الودائع حول العالم بالتعاون مع لجنة بازل للرقابة المصرفية- هذه المؤسسات بأنها "كيانات قانونية معينة مسئولة عن إدارة نظام التأمين، وضمان الودائع أو أي ترتيبات مشابهة لحماية الودائع ، وقد تكون هذه المؤسسات وحدة قانونية مستقلة ضمن النظام المالي، أو قد تكون تتبع إدارياً للبنك المركزي أو وزارة المالية، (IADI, core principles,2014 p8) ويتم تحديد أهداف ونظام عمل هذه المؤسسات بقانون خاص يحدد أنواع المنشآت المالية والودائع المستفيدة من النظام، ويحدد كذلك طريقة التمويل والحد الأقصى للمبالغ المؤمن عليها، وما إذا كان النظام إجبارياً أو اختيارياً، وطريقة وتوقيت دفع التعويضات والأدوات الممكن للمؤسسة استخدامها لعلاج أوضاع البنوك المتعثرة، وأية تفاصيل أخرى مرتبطة بالنظام. (جرجس، ٢٠٠٣، ص١٦).

المنارة للاستشارات
ww

ثانياً: اهداف نظام التأمين على الودائع:

تهدف انظمة التأمين على الودائع إلى تحقيق هدفين اساسين كما يلي:

١- زيادة الثقة في المؤسسات المالية والنظام المالي ككل وبالتالي تحقيق الاستقرار لهذه المؤسسات، حيث يقوم الجهاز المصرفي في معظم الدول بدور رئيسي في الوساطة المالية باعتبار ان الودائع المصرفية قصيرة الاجل من الصعب تحويل مقابلها الى نقد في وقت قصير، فمن الضروري مساعدة البنوك التي تواجه ازمة سيولة ومالية، وبالتالي فان هدف التأمين من وجهة نظر السلطات النقدية يتمثل في تحقيق الاستقرار للمؤسسات المالية على النحو الذي يكفل زيادة الثقة في النظام المالي وبالتالي الحد من او تفادي المشاكل التي تنتج عن اعسار البنوك.

٢- زيادة المنافسة بين البنوك على جذب الودائع وتقديم خدمات مصرفية افضل، فصلا عما يكفله من المساواة في المنافسة على اختلاف احجامها، ففي حالة عدم وجود هذا النظام تعتبر البنوك الكبيرة هي الاكثر أمانا من البنوك الاخرى، اما في ظل وجوده تقل نسبيا الفروق بين مجموعات البنوك، لا سيما من ناحية المخاطر التي يتعرض لها المودع الصغير.(اليفي، ٢٠٠٥، ص٦١)

ثالثاً: الخصائص المتاحة أمام الدول لتصميم أنظمة التأمين على الودائع:

بإمكان الدول أن تختار ما بين مجموعة من الخصائص عند تصميم نظام التأمين على الودائع بما يتوافق مع بيئتها المصرفية والأهداف الأساسية لإنشاء النظام، وفيما يلي توضيح أهم هذه الخصائص:

١: أنواع المؤسسات التي يغطيها التأمين:

تختلف سياسات الدول فيما يتعلق بتحديد أنواع المؤسسات المالية التي يغطيها نظام التأمين على الودائع، فبإمكان الدول أن تضمن الودائع في كل مؤسسات قبول الإيداع، أو في البنوك التجارية فقط، او في البنوك التجارية وبنوك الادخار وبنوك الاستثمار، بعض الدول لديها أكثر من صندوق لتأمين الودائع، تبعاً لاختلاف المؤسسات المغطاة، عادة صندوق تأمين خاص بالبنوك، وصندوق

المنارة للاستشارات
ww

تأمين خاص بمؤسسات قبول الإيداع الأخرى مثل الاتحادات الائتمانية، فمثلاً (اليابان، فرنسا، ألمانيا، النرويج، كندا، الولايات المتحدة) لديهم أكثر من صندوق منفصل للتأمين على الودائع. (IADI, Annual Survey Results, 2014).

٢: خيارات تمويل النظام:

هناك خياران متاحان أمام الدول للمفاضلة فيما بينهما في هذا الشأن، وفيما يلي توضيح ذلك: (Asli Demirguc-kunt,2014,P7)

الخيار الأول: توزيع الأعباء بعد حدوثها (التمويل اللاحق): وفقاً لهذا الخيار وفي حال تعثر أحد البنوك؛ يتم جمع التمويل اللازم من البنوك التي لم تتعرض لأزمات مالية لتعويض المودعين في حال لم تكفِ أرصدة البنك المتعثر أو المفلس وأصوله لتغطية التزاماته تجاههم، ويتبع عدد قليل من الدول هذا النظام في الوقت الحالي، مثل (أستراليا، سويسرا، البحرين، تشيلي، السلفادور، لوكسمبورج، ايطاليا، هولندا، بريطانيا، سلوفينيا، النمسا، ليشتنشتاين، جبل طارق).

الخيار الثاني: التمويل المسبق: يتم وفقاً لهذا الخيار تقدير أقساط التأمين المستحقة على البنوك على شكل نسبة مئوية من إجمالي الودائع، أو إجمالي الودائع الخاضعة للتعويض، أو الودائع المضمونة، ويتم تحصيلها بشكل دوري، وإيداعها في صندوق خاص تشرف عليه إدارة مؤسسة التأمين، وتلك هي السمة الغالبة في أغلب مؤسسات التأمين حول العالم.

٣: أسلوب تقدير الأقساط:

إذا اختارت الدول خيار التمويل المسبق فبإمكانها الاعتماد على طريقتين لتقدير الأقساط المستحقة على البنوك، وفقاً لما يلي (فهمي، ٢٠٠١، ص٥٧):

الطريقة الأولى: طريقة القسط الثابت: وفقاً لهذه الطريقة يكون البنك ملتزم بدفع قسط ثابت في أوقات محددة بغض النظر عن حجم البنك ودرجة المخاطرة التي يتعرض لها، وفي حال تأخر البنك عن ذلك الموعد يتحمل فوائد تأخير بمعدل فائدة

المنارة للاستشارات
ww

معين، وتتميز هذه الطريقة بسهولة التطبيق وخاصة في الدول النامية التي تفتقر إلى الكفاءات الخاصة بتقدير درجة المخاطر التي تتعرض لها البنوك، ويعاب عليها أنها تفتقر إلى تحقيق مبدأ العدالة بين البنوك، إذ إن جميع البنوك المؤمنة ستدفع قسط ثابت بغض النظر عن حجم البنك ودرجة المخاطرة التي يتعرض لها.

الطريقة الثانية: طريقة القسط المتغير (Risk Adjusted): وفقاً لهذه الطريقة يختلف قسط التأمين من بنك لآخر طبقاً لعدة معايير من أهمها درجة المخاطرة التي يتعرض لها البنك، حيث يتم فرض قسط مرتفع على البنوك ذات درجة المخاطرة العالية، وأقساط منخفضة على البنوك ذات درجة المخاطرة الأقل، ومن الصعوبات التي تعتري تطبيق هذه الطريقة هو صعوبة قياس درجة الخطر التي يتعرض لها كل بنك بخاصة في الدول النامية التي تفتقر إلى الكفاءات التي تستطيع أن تقوم بعملية تقدير قسط التأمين على أساس درجة الخطر، وكذلك اختلاف درجة الخطر التي يتعرض لها البنك الواحد من فترة لأخرى، ومن الأفضل من الناحية الفنية تطبيق معدلات متفاوتة، والسبب في ذلك أن الاختلاف يمثل حافزاً للبنوك على عدم الزيادة في المخاطر، إذ ليس من العدل أن تتحمل البنوك ذات المخاطر المحدودة نفس معدلات الأقساط التي تتحملها البنوك ذات المخاطر العالية، في حين أن الأخيرة تمثل تهديدا لنظام التأمين ذاته.

٤: صلاحيات نظام التأمين:

يتم تقسيم دول العالم وفقا لهذه الخاصية وفقاً للجمعية الدولية لضامني الودائع (IADI) إلى ما يلي (IADI,2016):

- **صندوق تعويض**: (Pay box only): أي صندوق دفع تعويضات فقط وتقتصر صلاحياته على تنظيم عملية دفع التعويضات المستحقة للمودعين عند تعرض أحد المصارف للتعثر والإفلاس، وتقدير قيمة الأقساط المستحقة على البنوك.

المنارة للاستشارات
ww

- **صندوق تعويض بالإضافة** إلى (Pay box plus): أي صندوق للتعويض بالإضافة إلى بعض الصلاحيات المتعلقة بعمليات التصفية مثل تقديم الدعم المالي.
- **تخفيض المخاطر** (Risk Minimizer): صلاحيات تمنح لنظام التأمين يكون لديه بموجبها سلطة تخفيض المخاطر الكلية التي تتعرض لها المصارف من خلال مجموعة من الوظائف تشمل تقييم المخاطر، صلاحيات كاملة للتدخل المبكر واتخاذ قرارات بالتصفية.

٥: العضوية في النظام:

يعتبر موضوع العضوية من الموضوعات التي تتماثل فيه الممارسات حول العالم مع استثناءات قليلة، وتتمثل أفضل الممارسات في هذا الموضوع في جعل عضوية النظام إجبارية لجميع البنوك المحلية التي تتوفر فيها شروط العضوية وذلك لتجنب مشاكل الاختيار السلبي، شريطة أن تخضع كافة البنوك الأعضاء للرقابة المصرفية، ويجب أن تشمل العضوية فروع البنوك الوافدة التي لا يشملها نظام التأمين في دولتها الأم.

ومن خلال اطلاع الباحث على قاعدة بيانات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي حول أنظمة التأمين حول العالم، وجد أن أنظمة التامين في غالبية دول العالم تغطي عضويتها كافة البنوك المحلية والبنوك الأجنبية العاملة في الدولة (Asli Demirguc-kunt2014,PP37-38)

وفيما يلي الجدول التالي يوضح خصائص نظام التامين في دول مجتمع الدراسة.

المنارة للاستشارات
ww

جدول رقم (١)
الخصائص الرئيسية لأنظمة التأمين على الودائع في دول مجتمع الدراسة

اسم الدولة	صلاحيات النظام			التغطية		مصادر التمويل		طريقة احتساب الأقساط		أساس احتساب الأقساط		
	Risk Minimizer	Pay Box Only	Pay Box Plus,	تغطية العملات الأجنبية	تغطية ودائع فيما بين البنوك	قطاع خاص	مشترك	قسط ثابت	قسط متغير	Covered Deposit	Eligible Deposit	Total Deposits
البرازيل			√			√		√				√
سلوفاكيا		√		√		√		√			√	
إستونيا		√		√		√		√			√	
الفلبين			√	√			√	√				√
البوسنة والهرسك			√	√		√		√			√	
روسيا			√	√			√	√		√		
هنغاريا		√		√		√			√		√	
جزر البهاما			√			√		√		√		
هونج كونج		√		√		√			√	√		

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على (asli demirgic kunt,2014)

رابعاً: مفهوم إدارة مخاطر السيولة:

١- **تعريف الخطر:** يعرف (Keegan) المخاطرة في العمل المصرفي: بأنها احتمالية تعرض البنك إلى خسائر غير متوقعة وغير مخطط لها، و/ أو تذبذب العائد المتوقع على استثمار معين، ينتج عنه آثار سلبية لها قدر من التأثير على تحقيق أهداف البنك المرجوة وتنفيذ استراتيجيته بنجاح. (عبود،٢٠١٣،ص٢٦١)

المنارة للاستشارات
ww

٢- تعريف ادارة المخاطر:

عرفت سلطة النقد الفلسطينية عملية ادارة المخاطر بانها" عملية تحديد وقياس ومراقبة وضبط المخاطر والتقليل من حدتها او الخسائر الناجمة عنها، ويضاف الى ذلك فن التعامل مع المخاطر وحسن ادارتها بما يضمن تجنيب المصرف للتعرض للخسائر الناجمة عن اشكال المخاطر المختلفة التي يواجهها المصرف اثناء قيامه بممارسة نشاطه. وبشكل عام فالمخاطر لها جانبان، الاول احتمالية التعرض لخطر ما، والثاني مقدار او حجم الخسائر المحتملة الناجمة عن التعرض لهذا الخطر.(سلطة النقد الفلسطينية، ٢٠٠٨، ص٧)

وعرفها (حماد) بانها: عبارة عن منهج او مدخل علمي للتعامل مع المخاطر البحتة عن طريق توقع الخسائر العارضة المحتملة وتصميم وتنفيذ اجراءات من شانها ان تقلل من امكانية حدوث الخسارة او الاثر المالي للخسائر التي تقع الى الحد الادنى.(حماد،٢٠٠٧، ص٥١)

٣- مفهوم مخاطر السيولة:

السيولة في معناها المطلق تعني النقدية، أما السيولة في معناها الفني فتعني قابلية الأصل للتحول إلى نقدية بسرعة وبدون خسائر، وحيث إن الهدف من الاحتفاظ بأصول سائلة هو مواجهة الالتزامات المستحقة الأداء حالياً أو في غضون فترة معينة قصيرة، فإن السيولة تعتبر مفهوم نسبي يعبر عن العلاقة بين النقدية والأصول سهلة التحول إلى نقدية بسرعة وبدون خسائر، وبين الالتزامات المطلوب الوفاء بها، **وتعرف مخاطر السيولة بأنها**: المخاطر التي تنتج من عدم قدرة البنك على مواجهة التزاماته المالية (سحب ودائع، طلبات قروض) في مواعيد استحقاقها، وذلك بدون أي خسارة أو تكاليف غير مقبولة يتحملها البنك في سبيل تنفيذ تلك الالتزامات المالية، والبنك الذي لا يستطيع الوفاء بالتزاماته قصيرة الأجل تكون البداية لحدوث ظاهرة

المنارة للاستشارات
ww

العجز الذي إذا استمر يمكن أن يؤدي إلى إفلاسه. (أحمد،٢٠٠٥، ص٥١)

٤- **أسباب مخاطر السيولة:**

يمكن أن تنشأ مخاطر السيولة من عدة مصادر مختلفة، فعلى سبيل المثال قد تنشأ هذه المخاطر إما من جانب الالتزامات أو من جانب الأصول أو من البنود خارج الميزانية أو مزيج بينهم على النحو التالي:

- قد تنشأ مخاطر السيولة من جانب الالتزامات، عندما يقوم المودعون بسحب إيداعاتهم فوراً وبشكل مفاجئ، مما يتطلب من البنك توفير أموال إضافية من خلال الاقتراض من الغير أو بيع بعض الأصول لمقابلة عمليات السحب المفاجئ.
- قد تنشا مخاطر السيولة من جانب الأصول، عند مواجهة صعوبات في بيع الأصول لمقابلة التدفقات النقدية الخارجة.(البنك المركزي المصري، ٢٠٠٨)

خامساً: مؤشرات قياس متغيرات الدراسة:

١- **النسب المعبرة عن التأمين على الودائع**

تم التعبير عن التأمين على الودائع في **نسبة الودائع المضمونة إلى إجمالي الودائع الخاضعة للتعويض، ويقصد بالودائع الخاضعة للتعويض** تلك الودائع التي تقع ضمن نطاق تغطية نظام التأمين على الودائع، وتحديها يستند عادة على نوع الوديعة و/ أو نوع المودع، **ويقصد بالودائع المضمونة** ذلك القدر من الودائع الخاضعة للتعويض عند تطبيق الحد الاقصى للتغطية وفقا لنظام التأمين، ويتم احتسابها على أساس جمع قيمة الودائع المضمونة بالكامل (التي تقل أو تساوي قيمتها حد التغطية)، وقيمة الودائع المضمونة جزئياً وهي الودائع التي تزيد قيمتها عن حد التغطية المعلن، ويتم تعويضها وفقاً لحد التغطية فقط، بعبارة أخرى هي القيمة

المنارة للاستشارات
ww

الفعلية للودائع التي سيستلمها المودعين من مؤسسة التأمين على الودائع في حال فشل البنك، وارتفاع أو انخفاض هذه النسبة يعتبر مؤشراً على سخاء نظام التأمين، وتقدم بياناً تفصيلياً لإدارة البنك عن قيمة الالتزام المالي لمؤسسة التأمين تجاه المودعين في البنك، وتحدد لإدارة البنك مستوى الحماية التأمينية التي تتمتع بها ودائع عملائه، وحجم التعويضات التي سيحصلون عليها في حال أفلس البنك أو تم تصفيته.(IADI, 2016)

٢- النسب المعبرة عن إدارة خطر السيولة:

١/٢: الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول: توفر هذه النسبة معلومات عن السيولة النقدية وشبه النقدية المتوفرة لدى البنك لمقابلة السحوبات المتوقعة وغير المتوقعة من الودائع وطلبات القروض والالتزامات المالية الأخرى، كما تشير هذه النسبة إلى قدرة البنك على مواجهة السحوبات المتوقعة وغير المتوقعة قبل أن يجبر على بيع أصوله غير السائلة، وتتكون الأصول السائلة من الأرصدة النقدية في الصندوق وفي البنك المركزي والمؤسسات المالية، بالإضافة إلى الأرصدة شبة النقدية مثل الأوراق المالية التي يسهل بيعها بحد أدنى من الخسائر، بينما يقصد بإجمالي الأصول؛ إجمالي أصول البنك من الأصول النقدية وشبة النقدية والتسهيلات الائتمانية الممنوحة للعملاء، بالإضافة إلى الأصول الثابتة، والاصول الاخرى.(آل شبيب،٢٠١٣،ص٩٠)

٢/٢: الأصول السائلة إلى المطلوبات قصيرة الأجل: توضح هذه النسبة مدى قدرة البنوك على مواجهة المطلوبات المعرضة للسحب في أي وقت ودون إشعار مسبق من أصحاب تلك المطلوبات، ويعتبر ارتفاع هذه النسبة من المؤشرات الجيدة، لكنها قد تكون في نفس الوقت ذات أثر سلبي على مؤشرات الربحية، كونها تعكس وجود أصول غير مستغلة لتحقيق عائد، وتكبد المصرف تكاليف إضافية لإدارتها والاحتفاظ بها، كما تعبر هذه النسبة عن مدى التوافق في آجال الاستحقاق بين التزامات البنوك قصيرة الأجل

المنارة للاستشارات
ww

(أقل من ثلاث شهور) والتي تتكون أغلبها من الودائع وأصولها السائلة، بحيث تكون قادرة على مواجهة الالتزامات دون الوقوع في أزمات سيولة وخسائر.(سلطة النقد الفلسطينية، ٢٠٠٩،ص ٦٧)

سادساً: الدراسات السابقة:

١- دراسة (المهل، ٢٠١٠)

أهداف الدراسة: هدفت الدراسة الى تحليل مخاطر الجهاز المصرفي السوداني وعلاقته بنظام تأمين الودائع، ومدى مساهمة النظام في تحقيق الاستقرار المالي.

أهم نتائج الدراسة: ساهم نظام تامين الودائع في حل مشاكل الفشل المالي التي تعرضت لها البنوك الوطنية مما وفر الثقة لدى المودعين، وساهم نظام تامين الودائع في تحقيق الاستقرار المالي في كثير من الأزمات المصرفية وتخفيض مخاطر الجهاز المصرفي في السودان.

٢- دراسة (Enkhbold and Otgonshar,2013)

أهداف الدراسة: تفحص أثر تأمين الودائع على تحفيز البنوك للعمل عند مستويات أعلى من مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة

أهم نتائج الدراسة: إن التمويل الحكومي لنظام التأمين على الودائع سمح للبنوك في آسيا بالعمل ضمن مستويات عالية من مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة.

٣- دراسة (Mathias. le, 2013)

أهداف الدراسة: تفحص أثر تبني نظام التأمين على الودائع على العمل عند مستويات مرتفعة من مخاطر السيولة والرفع المالي في البنوك.

أهم نتائج الدراسة: إن تبني أنظمة التأمين على الودائع يدفع البنوك لزيادة الرفع المالي بشكل ملحوظ من خلال تخفيض حاجز رأس المال، هذه الزيادة في الرفع المالي تتسبب فيما بعد باحتمالية عالية للتعرض للإفلاس.

المنارة للاستشارات
ww

٤- دراسة (Phong and Others, 2016)

اهداف الدراسة: تفحص أثر تأمين الودائع على إدارة مخاطر السيولة ونمو الائتمان في الدول التي تعرضت لازمات مالية من العام (١٩٨٦-٢٠١١)

أهم النتائج التي توصلت اليها الدراسة: تأمين الودائع ساعد البنوك على الاحتفاظ بقدرتها على تقديم الائتمان أثناء الأزمات المالية. وقد ساعد البنوك على الاحتفاظ بمستويات مناسبة من السيولة اوقات الازمات المالية.

الجزء الثالث: منهجية وأسلوب الدراسة

اولاً: منهج الدراسة:

تم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي الذي يهتم بدراسة الظاهرة والتعبير عنها كمياً وكيفياً وتحليلها للوصول إلى الاستنتاجات الدقيقة حول الظاهرة وتفسيرها، وبسبب طبيعة الدراسة وأهدافها تم الاعتماد والاستعانة بالمنهج المقارن الذي يعتمد على المقارنة في دراسة الظاهرة حيث يبرز أوجه الشبه والاختلاف فيما بين ظاهرتين أو أكثر.

ثانياً: انواع البيانات ومصادر الحصول عليها:

تم الاعتماد على البيانات الثانوية المنشورة أو غير المنشورة لأغراض معالجة مشكلة الدراسة وتحقيق اهدافها، ولتكوين الإطار النظري للدراسة تم الاعتماد على الكتب العربية والأجنبية والمجلات والدوريات والأبحاث العلمية المنشورة وغير المنشورة، بالإضافة إلى التقارير والمسوحات الصادرة عن مؤسسات تأمين الودائع، وصندوق النقد الدولي، والجمعية الدولية لضامني الودائع، ولتكوين الإطار العملي تم الاعتماد على البيانات الكمية المنشورة أو غير المنشورة الخاصة بمتغيرات الدراسة وتم الحصول على البيانات الخاصة بالمتغير المستقل(نسبة الودائع المضمونة إلى الودائع الخاضعة للتعويض) من الدول محل

المنارة للاستشارات
ww

الدراسة من خلال التواصل عبر البريد الالكتروني مع مؤسسات التامين على الودائع في هذه الدول، وتم الحصول على البيانات الخاصة بالمتغيرات التابعة (نسبة الاصول السائلة الى اجمالي الاصول، ونسبة الاصول السائلة الى اجمالي الخصوم قصيرة الاجل) لأغلب الدول من المكتبة الالكترونية لصندوق النقد الدولي (IMF) والمتوفرة على الموقع الالكتروني لصندوق النقد الدولي(www.imf.org) باستثناء بيانات جزر البهاما حيث تم الحصول عليهما من البنك المركزي عبر البريد الالكتروني نظراً لعدم توفرها على موقع صندوق النقد.

ثالثاً: أداة الدراسة والأساليب الاحصائية:

اعتمد الباحث على اسلوب تحليل السلاسل الزمنية للبيانات الكمية الخاصة بمتغيرات الدراسة لسلسلة زمنية تبلغ مدتها عشر سنوات تبدا من (٢٠٠٥/١٢) وتنتهي في (٢٠١٤/١٢) وتم تحليل ومعالجة البيانات التي امكن جمعها باستخدام البرنامج الاحصائي (SPSS) والبرنامج الاحصائي (Minitab) من خلال اختبارات التوزيع الطبيعي(Kolmogorov-Smirnov) و(Shapiro-Wilk) و معامل ارتباط بيرسون، والانحدار الخطي البسيط.

رابعاً: مجتمع الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من تسع دولة حول العالم والتي أمكن جمع البيانات المطلوبة حولها، يوضحها الجدول التالي:

المنارة للاستشارات
ww

جدول رقم (٢)
مجتمع الدراسة ومصادر الحصول على البيانات

م	الدولة	مصادر الحصول على البيانات للمتغيرات المستقلة	مصادر الحصول على البيانات للمتغيرات التابعة
١	جزر البهاما	Deposit Insurance Corporation - The Bahamas	Central Bank , Bahamas
٢	البوسنة والهرسك	Deposit Insurance Agency of Bosnia and Herzegovina	IMF
٣	البرازيل	Fundo Garantidor de Creditos , FGC	IMF
٤	إستونيا	Tagatisfond Guarantee Fund [Estonian Deposit Guarantee Fund]	IMF
٥	هونج كونج	Hong Kong Deposit Protection Board	IMF
٦	هنغاريا	National Deposit Insurance Hungary Fund of	IMF
٧	الفلبين	Philippine Deposit Insurance Corporation	IMF
٨	روسيا	Russian Deposit Insurance Agency	IMF
٩	سلوفاكيا	[Deposit Protection Fund]	IMF

المصدر: من إعداد الباحث.

الجزء الرابع: اختبار الفروض وتحليل البيانات

يتضمن هذا الجزء من الدراسة عرضاً لاختبارات التوزيع الطبيعي التي تمت على البيانات لبيان مدى اعتداليتها، ويتضمن كذلك عرضاً لنتائج اختبار الفروض وتفسير البيانات، حيث اعتمدت الدراسة على اختبار الانحدار البسيط

المنارة للاستشارات
ww

لدراسة تأثير المتغير المستقل على كل متغير تابع على حدة، وفي كل دولة على حدة.

اولاً: اختبارات التوزيع الطبيعي:

اعتمد الباحث على اختباري (Kolmogorov-Smirnov) و(Shapiro-Wilk) ومعاملي التفرطح (Kurtosis) والالتواء (Skewness) لاختبار طبيعة توزيع البيانات لكل المتغيرات محل الدراسة ولكل الدول محل الدراسة، وتبين أن غالبيتها تتبع التوزيع الطبيعي باستثناء ما يلي:

إستونيا في نسبة الودائع المضمونة إلى الودائع الخاضعة للتعويض (X1)، (هونج كونج، روسيا) في نسبة التسهيلات المتعثرة بعد المخصصات إلى رأس المال(Y1). (البوسنة والهرسك، هنغاريا) في نسبة التسهيلات المتعثرة إلى إجمالي التسهيلات(Y2). ولقد تم معالجة بيانات تلك الدول المشار إليها باستخدام تحويلة جوهانسون(Johnson Transformation)، وتم اختبار البيانات قبل التحويل وبعد التحويل باستخدام اختبار(Anderson-Darling) وكانت مستوى دلالة الاختبار أكبر من (0.05) بما يدل على أن البيانات في كافة الدول أصبحت تتبع التوزيع الطبيعي، والجداول من رقم (٣-٥) توضح ذلك:

جدول رقم (3)

اختبارات التوزيع الطبيعي لنسبة الودائع المضمونة إلى الودائع الخاضعة للتعويض

Skewness	Kurtosis	Shapiro-Wilk			Kolmogorov-Smirnov[a]			country
		Sig.	df	Statistic	Sig.	df	Statistic	
0.528	-1.354	0.172	10	0.891	0.200*	10	0.213	جزر البهاما
-0.363	-1.44	0.124	10	0.878	0.198	10	0.217	البوسنة الهرسك
0.98	0.353	0.068	10	0.856	0.024	10	0.281	البرازيل
-1.065	-1.051	0.000	10	0.663	0.000	10	0.414	إستونيا
-0.047	-2.314	0.016	10	0.804	0.123	10	0.236	الهونج كونج
-0.684	-1.169	0.087	10	0.865	0.200*	10	0.197	هنغاريا

المنارة للاستشارات
ww

0.378	-0.971	0.716	10	0.954	0.200*	10	0.187	الفلبين
-0.739	-0.682	0.283	10	0.910	0.200*	10	0.214	روسيا
-0.622	2.22	0.460	10	0.931	0.200*	10	0.191	سلوفاكيا

*This is a lower bound of the true significance.

[a]Lilliefors Significance Correction.

جدول رقم (٤)

اختبارات التوزيع الطبيعي لنسبة الأصول السائلة إلى اجمالي الأصول (Y1)

Skewness	Kurtosis	Shapiro-Wilk			Kolmogorov-Smirnov[a]			country
		Sig.	df	Statistic	Sig.	df	Statistic	
-0.013	-1.849	0.221	10	0.900	.200*	10	0.210	جزر البهاما
0.434	-1.268	0.344	10	0.918	.200*	10	0.179	البوسنة الهرسك
0.400	-0.652	0.370	10	0.922	.200*	10	0.214	البرازيل
0.209	0.500	0.712	10	0.954	.200*	10	0.200	إستونيا
0.020	-1.307	0.600	10	0.944	.200*	10	0.184	الهونج كونج
0.833	-0.235	0.382	10	0.923	.200*	10	0.206	هنغاريا
0.520	-0.220	0.784	10	0.960	.200*	10	0.154	الفلبين
-0.013	-0.296	0.994	10	0.988	.200*	10	0.111	روسيا
1.337	2.352	0.247	10	0.905	.200*	10	0.198	سلوفاكيا

*This is a lower bound of the true significance.

[a]Lilliefors Significance Correction.

المنارة للاستشارات
ww

جدول رقم (٥)
اختبارات التوزيع الطبيعي لنسبة الأصول السائلة إلى الخصوم قصيرة الاجل (Y2)

Skewness	Kurtosis	Shapiro-Wilk			Kolmogorov-Smirnov[a]			country
		Sig.	df	Statistic	Sig.	df	Statistic	
0.011	-1.910	0.157	10	0.887	.200*	10	0.201	جزر البهاما
0.349	-1.456	0.212	10	0.899	.200*	10	0.190	البوسنة الهرسك
1.083	0.433	0.142	10	0.883	.200*	10	0.209	البرازيل
0.598	0.045	0.780	10	0.959	.200*	10	0.146	إستونيا
-0.512	-1.337	0.201	10	0.897	.200*	10	0.198	الهونج كونج
0.493	-0.913	0.515	10	0.937	.200*	10	0.171	هنغاريا
1.071	-0.918	0.001	10	0.709	0.000	10	0.372	الفلبين
0.906	-0.074	0.254	10	0.906	0.145	10	0.229	روسيا
-0.057	-0.500	0.945	10	0.977	.200*	10	0.134	سلوفاكيا

*This is a lower bound of the true significance.
[a]Lilliefors Significance Correction.

ثانيا: اختبار الفروض:

اختبار الفرض الرئيس والذي ينص على انه: لا يوجد أثر معنوي للتأمين على الودائع على إدارة مخاطر السيولة ، وفيما يلي جدول رقم (٦) يوضح معاملات الانحدار المعيارية لمتغيرات الفرض.

جدول رقم (٦)
معاملات انحدار المتغير المستقل على المتغيرات التابعة

معاملات الانحدار المعيارية للمتغيرات المستقلة على المتغير التابع (Y1)				معاملات الانحدار المعيارية للمتغيرات المستقلة على المتغير التابع (Y2)		
الدولة	X١	R^2	F-	X1	R^2	F-test

المنارة للاستشارات
ww

			test			
25	0.70	-0.84**	61	0.67	-0.83**	جزر البهاما
90	0.91	-0.95**	79	0.90	-0.95**	البوسنة الهرسك
			16	0.67	-0.82**	البرازيل
34	0.81	-0.90**				استونيا
53	0.87	-0.93**	29	0.78	-0.88**	الهونج كونج
7	0.46	0.68*	-	-		هنغاريا
			31	0.79	-0.89**	الفلبين
17	0.62	0.79**				روسيا
7	0.47	-0.69*	9	0.53	-0.73*	سلوفاكيا

* تعني أن المتغير له دلالة إحصائية عند مستوى ٠.٠٥.

** تعني أن المتغير له دلالة إحصائية عند مستوى ٠.٠١

١- **اختبار الفرض الفرعي الاول والذي ينص على أنه:** لا يوجد أثر معنوي لنسبة الودائع المضمونة الى الودائع الخاضعة للتعويض (X1) على نسبة الاصول السائلة الى اجمالي الاصول(Y1)، ومن جدول معاملات الانحدار تبين ما يلي:

يوجد أثر لنسبة الودائع المضمونة الى الودائع الخاضعة للتعويض على نسبة الاصول السائلة الى اجمالي الاصول في (جزر البهاما، البوسنة والهرسك، البرازيل، هونج كونج، الفلبين، سلوفاكيا) ولا يوجد أثر في (إستونيا، هنغاريا، روسيا) وبناء عليه يتم قبول الفرض جزئياً.

٢- **اختبار الفرض الفرعي الثاني والذي ينص على أنه**: لا يوجد أثر معنوي لنسبة الودائع المضمونة إلى الودائع الخاضعة للتعويض (X1) على نسبة الاصول السائلة الى الخصوم قصيرة الاجل، ومن جدول معاملات الانحدار تبين ما يلي:

يوجد أثر معنوي لنسبة الودائع المضمونة الى الودائع الخاضعة للتعويض على نسبة الاصول السائلة الى الخصوم قصيرة الاجل في (جزر البهاما،

المنارة للاستشارات
ww

البوسنة والهرسك، استونيا، هونج كونج، هنغاريا، روسيا، سلوفاكيا). ولا يوجد أثر في (البرازيل، الفلبين) وبناء عليه يتم قبول الفرض جزئياً.

٣- التعليق على النتائج المتعلقة باختبار الفروض:

يتبين من الجدول السابق أن النسب المعبرة عن إدارة مخاطر السيولة ارتبطت عكسياً بالمتغيرات المعبرة عن التأمين على الودائع في (جزر البهاما، البوسنة والهرسك، البرازيل، إستونيا، هونج كونج، الفلبين، سلوفاكيا)، مما يدل على أن ارتفاع نسبة الودائع المضمونة ومستوى الحماية التأمينية للمودعين قد ترتب عليه تراجع مستويات السيولة وزيادة معدلات توظيف الاصول السائلة في هذه الدول، وبالرجوع الى البيانات الاصلية لنسب السيولة في هذه الدول نجد ان المتوسط الحسابي لنسب السيولة ضمن المستويات المقبولة عالميا، باستثناء استونيا والبرازيل حيث سجلت مستويات السيولة انخفاضا ملحوظا.

- هونج كونج والفلبين تراجعت فيها نسب السيولة الى مستويات مقبولة مما يشير الى أنظمة التامين قد شجعت البنوك على زيادة توظيف الاصول الاسئلة في استثمارات متنوعة، وجذير بالذكر ان هونج كونج والفلبين تنخفض فيهما مخاطر الائتمان بشكل كبير وهذا يدل على حسن توظيف الاصول السائلة في استثمارات منخفضة المخاطر. وتتبع هونج كونج طريقة القسط المتغير في احتساب اقساط التامين.
- في روسيا وهنغاريا تأثرت نسب السيولة طرديا بمؤشرات التأمين وشهدت هذه النسب تزايد مستمر خلال سنوات الدراسة مما يشير الى تحسن مستويات السيولة في هذه الدول عبر سنوات الدراسة وهذا يشير إلى تحسن قدرة البنوك في هنغاريا وروسيا على مواجهة أي سحوبات متوقعة وغير متوقعة على الودائع. وجذير بالذكر أن روسيا وهنغاريا ترتفع فيهما مخاطر الائتمان وربما دفع ذلك نظام التأمين والبنك المركزي

المنارة للاستشارات
ww

الى فرض مزيد من الضوابط على نسب السيولة سيما وأن هنغاريا تتبع طريقة القسط المتغير في احتساب أقساط التأمين.

- ونخلص الى نتيجة اساسية وهي أن انظمة التامين على الودائع قد ساهمت في تراجع بعض نسب السيولة في إستونيا والبرازيل إلى مستويات منخفضة وغير مقبولة، وأن هذه الأنظمة قد ساهمت إلى حد ما في تحسين نسب السيولة في هنغاريا وروسيا، وقد شجعت هذه الانظمة البنوك في (جزر البهاما، هونج كونج ، الفلبين ،الوسنة والهرسك، سلوفاكيا) على زيادة توظيف اصولها السائلة في الاستثمارات المختلفة مما نتج عنه تراجع مؤشرات السيولة ولكن ضمن مستويات مقبولة عالميا.

الجزء الخامس: النتائج والتوصيات

أولاً: النتائج:

١- يتباين تأثير التأمين على الودائع على إدارة مخاطر السيولة للبنوك فيما بين الدول باختلاف خصائص أنظمة التأمين.

٢- ساهمت أنظمة التأمين على الودائع إلى حد ما في تحسين إدارة مخاطر السيولة في هنغاريا ورسيا وهونج كونج والفلبين، وساهمت هذه الأنظمة في تشجيع البنوك على مزيد من توظيف الاصول السائلة في الاستثمارات المتنوعة في (جزر البهاما، الوسنة والهرسك، سلوفاكيا)، مما أدى الى تراجع مستويات السيولة ولكن ضمن مستويات مقبولة، وأدت هذه الأنظمة إلى تراجع بعض نسب السيولة في البرازيل وإستونيا الى مستويات منخفضة بشكل ملحوظ.

٣- يترتب على التأمين على الودائع نتائج إيجابية على صعيد تحسين إدارة مخاطر السيولة في الدول التي تتبع طريقة القسط المتغير في احتساب أقساط التأمين المستحقة على البنوك، ويترتب على التأمين على الودائع نتائج سلبية

المنارة للاستشارات
ww

على صعيد تعزيز نزعة البنوك لاتخاذ قرارات عند مستويات مرتفعة من المخاطر في الدول التي تتبع طريقة القسط الثابت في احتساب أقساط التأمين المستحقة على البنوك، قد ينتج عنها زيادة الاستثمارات الرديئة وتراجع مستويات السيولة الى مستويات منخفضة تهدد استمرارية البنك وبخاصة في ظل ضعف أنظمة الرقابة والإشراف على البنوك.

ثانيا: التوصيات:

١- توصيات لإدارة البنوك:

١/١: تطبيق إجراءات سليمة لقياس نسب السيولة ومراقبتها وعمل تقديرات متوازنة لها تكفل تحقيق التوزان بين مستويات السيولة المطلوبة لمواجهة التزامات البنك ومستويات الربحية المستهدفة وعدم تعرض البنك لمخاطر عجز السيولة.

٢/١: التحديد الواضح لمسئوليات إدارة المخاطر في البنوك ومنحها الصلاحيات اللازمة للقيام بهذه المسئوليات، والتعاون والتكامل بين مختلف الوحدات التنظيمية في البنك وإدارة المخاطر.

٢- توصيات للسلطات النقدية:

١/٢: تعزيز فعالية أنظمة الرقابة والاشراف على مستويات السيولة في البنوك والتأكد من كفايتها لمواجهة التزامات البنك العادية واختبار قدرة هذه المستويات على مواجهة التزامات البنك في ظل الظروف غير العادية.

٢/٢: التأكد من حسن توظيف البنوك لأصولها السائلة في استثمارات منخفضة المخاطر من خلال مراجعة ومراقبة معايير الائتمان وكفاءة محفظة الاوراق المالية، والتأكد من تطبيق البنك لإجراءات سليمة في منح الائتمان تقوم على كفاية الضمانات وتحليل الجدارة الائتمانية للعملاء.

٣/٢: تبنى نظام التأمين على الودائع ذو طريقة القسط المتغير وتوسيع صلاحيات النظام لكي يساهم بشكل اكثر فعالية في تحسين إدارة مخاطر

المنارة للاستشارات
ww

السيولة، والتأكد من أن تطبيق النظام أياً كان نوعه لا يسمح بقيام البنوك المشاركة بزيادة درجة المخاطر التي تعمل عندها بمناسبة أن تطبيق النظام سوف يسمح للبنك بالحفاظ على أموال المودعين.

٤/٢: تزويد نظام تأمين الودائع بصلاحية التحقيق مع الجهات التي لها علاقة بتعثر البنك ومقاضاتهم إذا استدعت الضرورة لذلك، وتزويد النظام كذلك بصلاحية انهاء أحقية أحد البنوك في التأمين على ودائعه إذا ما تكررت ممارساته المصرفية غير السليمة وعدم استجابته لتوجيهات وتعليمات الجهات الرقابية، حيث من شأن ذلك أن يخفف من المخاطر المعنوية التي يمكن أن تنشأ من قبل موظفي أو مدراء البنوك أو المدققين.

المنارة للاستشارات
ww

المراجع:-

أولاً: المراجع العربية:

١. البنك المركزي المصري http://www.cbe.org.eg/arabic
٢. دريد كامل ال شبيب، **إدارة البنوك المعاصرة**، دار المسيرة للنشر والتوزيع ، عمان، (٢٠١٣).
٣. ريم محمد عبود، **أثر مخاطر سعر الفائدة على ربحية المصارف: دراسة تطبيقية على المصارف الخاصة السورية**، مجلة جامعة البعث، المجلد٣٥، العدد الأول، (٢٠١٣)
٤. سلطة النقد الفلسطينية، تعليمات رقم (٢٠٠٨/٦)، بشان المصارف العاملة في فلسطين، (٢٠٠٨)،
٥. سلطة النقد الفلسطينية، **تقرير الاستقرار المالي**، (٢٠٠٩).
٦. سيرين بابكر عثمان المهل، **دور صندوق ضمان الودائع المصرفية في ترقية الأداء بالمصارف السودانية**، رسالة ماجستير غير منشورة، أكاديمية السودان للعلوم المالية والمصرفية، (٢٠١٠).
٧. شريف محمد العمري، محمد محمد عطا، **الأصول العلمية والعملية للخطر والتأمين**، السعودية، بدون دار نشر،(٢٠١٢).
٨. عادل عوض بابكر، **تأمين الدين: أنموذج تامين الودائع المصرفية وأنموذج تأمين الصادرات**، بحث مقدم إلى مؤتمر التأمين التعاوني: أبعاده وموقف الشريعة الاسلامية منه، الجامعة الاردنية، عمان،١١-١٣ إبريل (٢٠١٠).
٩. محمد اليفي، **دور نظام حماية الودائع في سلامة واستقرار النظام المصرفي- حالة الجزائر-** رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، (٢٠٠٤).
١٠. نادر البير جرجس، **نموذج مقترح للهيكل المالي الأمثل للبنك التجاري في ظل قيود السيولة والملاءة والتأمين على الودائع**، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة عين شمس، القاهرة، (٢٠٠٣).
١١. وجيه عبد الله فهمي، **أسلوب كمي مقترح للتأمين على الودائع بالبنوك التجارية(نظام تأميني مقترح)**، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة، مصر، (٢٠٠١).

المنارة للاستشارات
ww

١٢. وفاء يوسف احمد، **اطار محاسبي مقترح للرقابة الفورية على المخاطر في البنوك التجارية**، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، القاهرة، (٢٠٠٥).

ثانياً: المراجع باللغة الانجليزية:

1. Asli Demirguc-kunt, Edward Kane, Luc Laven, **Deposit Insurance Database**, IMF Research Department, Working Paper 14/118, (2014).
2. International Association of Deposit Insurers (IADI), **Annual Survey Results,** (2014)
3. International Association of Deposit Insurers (IADI), **Core Principles For Effective Deposit Insurance Systems**, Working Paper (2014).
4. International Association of Deposit Insurers (IADI)**, Glossary of Terms and Definitions,(**2016**).**
5. Laeven Luc and Fabián Valencia, **Systemic Banking Crises Database: An Update**, IMF Working Paper, Research Department WP/12/163, (2012).

المنارة للاستشارات
ww